علم الاجتماع الاقتصادي عند ابن خلدون

تيسير شيخ الأرض

تمهيد : ابن خلدون والتفكير الاقتصادي

إن من يطالع « مقدمة »ابن خلدون ، يجد فيها آراء اقتصادية قيمة ، تكشف عن جانب من جوانب عبقريته الفذة ؛ حتى ان بعضهم ذهب الى أنه المؤسس الحقيقي لعلم الاقتصاد . وبهذا الصدد يقول الدكتور محمد حلمي مراد : «ولن نتناول هنا حصراً شاملا لآراء ابن خلدون فيما تعرض له من شؤون اقتصادية ... ولكن مقصدنا من هذه الدراسة ، أن نشيد بدوره في ميدان البحث العلمي الاقتصادي ؛ باعتباره أول من وضع دعائم علم الاقتصاد ، ومؤسس مذهب الاقتصاد المرسل ، وصاحب فضل أسبق بالكثير من النظريات الاقتصادية التي نسبت بعد مئات السنين الى غيره من الاقتصاديين الحديثين(١) » .

والحقيقة ان من يرجع الى « المقدمة » يجد أن ابن خلدون خص الاقتصاد بباب كامل هو الباب الخامس ؛ وانه كثيراً ما كان يعاود التطرق اليه في بعض فصولها ؛ حينما يتطلب وجه الكلام ذلك . ولكن الباحثين قلما اهتموا بالآراء الاقتصادية الواردة فيها ؛ وكان جل اهتمامهم منصرفاً الى المباحث المتعلقة بعلم الاجتماع في الدرجة الأولى ؛ والى المباحث المتعلقة بعلم التاريخ في الدرجة الثانية . ومما يلفت النظر أن الدكتور علي عبد الواحد وافي ، محقق أحدث طبعة « للمقدمة » وشارحها والمعلق عليها ، قد نظر الى مباحث ابن خلدون الاقتصادية في سياقها الاجتماعي . وبهذا الصدد يقول : « ومن دراسته (ابن خلدون) لظواهر الاقتصاد ، انتهى كذلك الى عدة أفكار وقوانين ؛ منها (ان الفلاحة من معاش المستضعفين) و (أن الصنائع انما تكمل بكمال العمران الحضري)

و (أن رسوخ الصنائع في الأمصار انما هو برسوخ الحضارة وطول أمدها) و (أن الصنائع انما تستجاد وتكثر اذا كثر طالبها) و (أن الأمصار اذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع) .. الخ(٢) . »

ولكننا اذا دققنا النظر في سياق كلامه على النواحي الاقتصادية ، لم نجده في الحقيقة ينحو دائماً نحواً اقتصادياً اجتماعياً ؛ بل انه ينحو أحياناً نحواً اقتصادياً بحتاً ، كما نرى اليوم في بحث الاقتصاد السياسي . وهذا يعني ، أن الصورة التنظيمية لعلم الاجتماع وفروعه لم تجد التعبير الكامل عنها في « المقدمة » . ويرجع ذلك الى أنه كتبها على عجلة من أمره ، في مدة خمسة أشهر كما يقول(٣) ، في قلعة ابن سلامة . ولهذا فهو يعتذر قائلا : « وقد كدنا نخرج عن الغرض . ولذلك عزمنا أن نقبض العنان عن القول في هذا الكتاب الأول الذي هو طبيعة العمران وما يعرض فيه . وقد استوفينا من مسائله ما حسبناه كفاية . ولعل من يأتي بعدنا ممن يؤيده الله بفكر صحيح ، وعلم مبين ، يغوص من مسائله على أكثر مما كتبنا . فليس على مستنبط الفن احصاء مسائله ؛ وانما عليه تعيين موضع العلم وتنويع فصوله وما يتكلم فيه . والمتأخرون يلحقون المسائل من بعده شيئاً فشيئاً الى أن يكمل(٤) » .

ومهما يكن من أمر ، فاننا أميل الى أن ننظر الى المباحث الاقتصادية في « المقدمة » في سياقها الاجتماعي ؛ لأن اتجاه ابن خلدون الفكري كان ينحو هذا المنحى ؛ وان كانت الاشارة الى ذلك تعوزه في بعض المواضع .

وبهذا يمكننا أن نعده رائداً في علم الاقتصاد من ناحية ، وفي علم الاجتماع الاقتصادي من ناحية أخرى . أما بالنسبة الى علم الاقتصاد ، فلأنه فرغ من كتابة «مقدمته» في منتصف سنة ٧٧٩ هـ(٥) (الموافقة لسنة ١٣٧٦ م) ؛ وأن كتاب آدم سميث « بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها » المعروف باسم « ثروة الأمم » والصادر سنة ١٧٧٦ م قد تأخر أربعمئة سنة عن فراغ ابن خلدون من كتابة « مقدمته » ؛ علماً بأن آدم سميث يعد المؤسس الحقيقي لعلم الاقتصاد عند الغربيين. وأما بالنسبة الى علم الاجتماع ، فلأنه سبق أوغست كونت صاحب كتاب « دروس في الفلسفة الوضعية» الذي عاش في القرن التاسع عشر (١٧٩٨ ـ ١٨٥٧) ومن تلوه من علماء الاجتماع ، بأكثر من أربعة قرون .

ولكن دعونا ننتقل الآن الى آراء ابن خلدون في الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادي . وهنا يمكننا أن نتطرق الى أربعة مسائل تبين لنا حقيقة تفكيره الاقتصادي وصبغته الاجتماعية . وهي : علاقة العمران البشري بالاقتصاد ؛ وعلاقة السعر بالعمل ؛ وتأثير الجباية في العمل ؛ وغاية العمران البشري .

١ ـ العمران البشري والاقتصاد

اذا كان الاجتماع الانساني ضرورياً في نظرية ابن خلدون ، فما الصورة التي تصوره بها ؟ وما الأساس الذي يقوم عليه ؟

(١) شكلا العمران البشري :

يرى ابن خلدون ان للعمران البشري شكلين أساسيين هما العمران البدوي والعمران الحضري· بيد أن هذين الشكلين ليسا مختلفين في النوع ، بل في الدرجة ؛ اذ ان أحدهما ، وهو الاجتماع البدوي ، يفضي الى الآخر ، الذي هو الاجتماع الحضري ·

ويرجع ابن خلدون اختلاف أجيال الناس في أحوالهم ، الى اختلاف نحلهم من المعاش · وهو يرى أن اجتماعهم انما يكون للتعاون على تحصيل معاشهم ؛ وانهم يبدؤون بالضروري والبسيط منه ؛ لكي ينتقلوا من بعد ذلك الى الحاجي والكمالي · يصف ابن خلدون ذلك قائلا : « ان اختلاف الأجيال في أحوالهم ، انما هو باختلاف نحلتهم من المعاش · فان اجتماعهم انما هو للتعاون على تحصيله ، والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط ، قبل الحاجي والكمالي(٦) » ·

أما في طور البداوة ، فانهم ينصرفون الى الفلاحة والغراسة والزراعة حيناً ، والى القيام على الحيوان من الغنم والبقر والنحل والدود ؛ لنتاجها واستخراج فضلاتها حيناً آخر · يقول شارحاً الكيفية التي يحدث ذلك بها : « فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة ؛ ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود ، لنتاجها واستخراج فضلاتها· وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان ، تدعوهم الضرورة ، ولا بد ، الى البدو ، لأنه متسع لما يتسع له الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان ، وغير ذلك · فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمراً ضرورياً لهم · وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكن والدفاءة انما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ، ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه ، للعجز عما وراء ذلك(٧) » ·

تلكم هي حياة البداوة ؛ وهي ترتبط ـ كما نلاحظ ـ بمفهوم الحضارة الزراعية القائمة على الفلاحة والغراسة وتربية الحيوان ، في سبيل استخراج ثرواتها ونتاجها· لكنها لا تقف عند هذا الحد ؛ بل انها الطريق الى الحضارة الواسعة ؛ اذ انها لا تلبث أن تدر على بعض الناس أرباحاً تزيد من غناهم ، وتميل بهم الى الرفه والدعة · وهذا من شأنه أن يزيد من تعقيد حياتهم ؛ فيصبحون غير قانعين بالضروري من حاجاتهم ؛ مما يدفعهم الى طلب الكمالي فضلا عنه · وهنا يدخلون في دوامة لا تنتهي من الحاجات التي تسلمهم من حاجة الى حاجة : اذ ان طلب الكمالي لا يقف عند حد ؛ فهو سرعان ما يتحول الى ضروري· وهكذا باستمرار ···

في هذه الحال ، يكون الانتقال في نظر ابن خلدون من حال البداوة الى حال الحضارة · وهاكم وصفه لكيفية هذا الانتقال؛ يقول : « ثم اذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش ، وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه ، دعاهم ذلك الى السكون والدعة ، وتعاونوا في الزائد على الضرورة ، واستكثروا من الأقوات والملابس ، والتأنق فيها ، وتوسعة البيوت ، واختطاط المدن والأمصار ، للتحضر · ثم تزيد أحوال الرفه والدعة ؛ فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت ، واستجادة المطابخ ،

وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك ، ومغالاة البيوت والصروح ، واحكام وضعها في تنجيدها ، والانتهاء في الصنائع في الخروج من القوة الى الفعل الى غاياتها؛ فيتخذون القصور والمنازل؛ ويجرون فيها المياه ، ويعالون في صرحها ، ويبالغون في تنجيدها ، ويختلفون في استجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون • وهؤلاء هم الحضر ؛ ومعناه الحاضرون أهل الأمصار والبلدان • ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ؛ ومنهم من ينتحل التجارة ، وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو ؛ لأن أحوالهم زائدة على الضروري ، ومعاشهم على نسبة وجدهم(٨) » •

واذا سألنا ابن خلدون : لماذا كانت الأمور على هذا النحو ؟ ولماذا انتهى المجتمع البدوي الى المجتمع الحضري ؟ أجابنا بقوله : « ان أجيال البدو والحضر طبيعية لا بد منهما » • وهذا يعني ، ان المجتمعات لديه ، تسير بحسب قوانين معينة ، لا يمكن الخروج عليها • وهذا ــ في رأينا ــ بداية الفهم العلمي للحياة الاجتماعية ، وخروج عن النظرة الاصلاحية التي ظلت سائدة قبله ، منذ بدأ التفكير الانساني بدراسة المجتمعات البشرية •

وهكذا يربط ابن خلدون بين وجوه الكسب وتطور الحياة الاجتماعية ؛ فيرينا أن ازدياد الكسب هو سبب هذا التطور ؛ وان المبالغة في جني ثماره ، هي سبب المبالغة في اتساع الحضارة • ويمكننا أن نستخلص مع ابن خلدون ، ان حياة البداوة سابقة على حياة الحضارة ؛ وان الحضارة البسيطة سابقة على الحضارة المعقدة ؛ وان الضروري سابق على الحاجي والكمالي • وبهذا الصدد يقول : « ولا شك أن الضروري أقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه ؛ لأن الضروري أصل ، والكمالي فرع ناشىء عنه : فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما؛ لأن أول مطالب الانسان الضروري ؛ ولا ينتهي الى الكمال والترف الا اذا كان الضروري حاصلا ؛ فخشونة البداوة قبل رفه الحضارة • ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجري اليها ، وينتهي بسعيه الى مقترحه منها • ومتى حصل على الرياش الذي يحصل له به أحوال الترف وعوائده ، عاج الى الدعة ، وأمكن نفسه الى قياد المدنية • وهذا شأن القبائل المتبدية كلهم(٩) » •

وهذا يعني ، ان اختلاف أحوال الناس الاجتماعية مرتبط باختلاف أحوالهم الاقتصادية : فأحوال البداوة مرتبطة بانتحالهم الزراعة وتربية الحيوان ؛ وهم يظلون كذلك ما داموا في هذا النطاق لا يتعدونه • لكنهم متى اتسعت أحوالهم المعاشية بالغنى والرفه مالوا الى الدعة وكثرت حاجاتهم الكمالية ، فتأنقوا في المآكل والملبس وتوسعة البيوت والمدن •

لكن هذا من شأنه أن يؤثر في ازدياد الأعمال وتنوعها ؛ ويؤدي الى اختلاف قيمها ، وتبدل أسعار الحاجات الضرورية والكمالية •

٢ ــ العمران والأعمال والأسعار

يرى ابن خلدون أن العمل هو أساس الدخل (الرزق) بما يأتي به من ربح ؛ وأنه خاضع في ذلك لطبيعة العمران (الحياة الاجتماعية) •

(أ) الرزق والعمــل :

يستخدم ابن خلدون كلمة كسب الى جانب كلمة رزق ؛ وهو يرى ان كل كسب هــو نتيجة سعي وعمل ؛ وأنه لا بد من الأعمــال الانسانية في كل مكسوب ومتمول(١٠) ٠ وهذا يعني ان قلة الأعمال أو فقدانها ، يـؤدي الى رفع الكســب من بــين النــاس ، وتنــاقص أرزاقهم تناقصاً مطرداً ؛ علماً بأن قلة الأعمال أو فقدانها ناتج عن انتقاص العمران ؛ أي ضعف الحياة الاجتماعية(١١) ٠

ولكن ، هل صحيح أن كل رزق هو نتيجة عمل ؟ أليست هناك أرزاق هي هبة من السماء؛ كالنبات الذي ينبت في القفار ، من دون آيــة رعاية أو عناية ؟! ان ابن خلدون لا يعتقــد ذلك : فهو يرى أنه لا بد من القيام بعمــــل من الأعمال في كل رزق ٠ لكن العمل قد يكون ظاهراً وقد يكون غير ظاهر : انه يكون ظاهراً للعيان ، ولا يحتاج الى أي بيان ، اذا نظرنــا الى الصنائع المختلفة ، مثل صنع الصيــوان والكرسي ٠ وفي هذه الحال ، لا يمكن لكائــن من كــان ، أن ينكــره فيهمــا بوجه مــن الوجوه ٠ بيد أن العمل قد يكون مقتضــى من الحيوان أو النبات أو المعدن ؛ وهو عندئذ لا يكون ظاهراً في الوهــلة الأولى ٠ ولهــذا كان هناك من يعتقد أنه ما من عمل انسانــي هناك ؛ وان هذه المقتنيات جميعاً هي هبة من الطبيعة ، تجود بها على الانسان ٠ ولكن ابن خلدون لا يعتقد هذا الاعتقاد ؛ فهو يرى أنه لا بد هنا أيضاً من العمل الانساني ، للانتفاع بهذه المقتنيات الطبيعية ٠ ويضرب علــى ذلك أمثلة الحليب والثمار والمعدن : فالحليب لا بد من حلبه ونقله الى راغبيه ؛ والحلــب والنقل عملان ؛ والثمار لا بد من قطفها وتوزيعها ؛ والقطف والتوزيع عملان ؛ والمعــدن لا بد من استخراجه وصنعه ؛ والاســتخراج والصنع عملان ؛ الخ ٠٠٠(١٢) ٠

وفضلا عن ذلك ، فبعض البضائع لا يكون منفرداً مستقلا عن غيره ؛ بل يكون معه غيره ٠ ويضرب لنا ابن خلدون مثلين على مثل هــذه الصنائع ، هما النجارة والحياكة ٠ وهو يرى أن النجارة يكون معها الخشب ؛ وان الحياكة يكون معها الغزل ؛ وهكذا ٠٠٠ فاذا أنعمنــا النظر فيها قليلا ، وجدنا قيمة العمل فيها أكثر من قيمة الأشياء التي تكون معها ٠ ولتوضيح ذلك ، لنفكر بقيمة العمل المبذول في بنــاء بيت من البيوت : ان قيمة العمل المبذول هنا أكبر بكثير من قيمة المواد المستخدمة في البناء ٠ وقل الشيء نفسه بالنسبة الى أسعار الأقوات بين الناس ؛ ولا سيما في الأقطار التي يكــون علاج الفلح فيها ومؤونته غير يسيرة(١٣) ٠

وهنا لا بد لنا من اســتخلاص نتيجــة وتقريرها : انه لا بد لنا مــن تقرير أن مــا يفيده الانسان من اقتناء الصنائع ، هو قيمة المبذول في صناعتها ؛ اذ ليس هناك الا العمل ؛ لكنه ليس مقصوداً بنفسه للقنية(١٤) ٠ وهذا يعني ، اننا لا نقصد الى امتلاك العمل نفسه ؛ لأن العمل لا يمتلك ؛ بل ان ما يمتلك هــو ناتج العمل فقط ٠ ومن هذه الناحية ، يمكننا أن نقول : ان العمل المبذول في بناء بيت من البيوت ، هو الذي نقتنيه بشراء هذا البيت : ان ما نشتريه في الحقيقة هو ناتج هذا العمل ، وهو البناء على وجه معين ، لا العمل نفسه ٠

وعلى هذا النحو ، يتبين لنا بوضوح ، ان المفادات والمكتسبات ـ كلها أو أكثرها ـ هي قيم الأعمال الانسانية(١٥) ٠ وهذا ينتهي الى أن قلة الرزق أو كثرته انما يكونان بقلة

الأعمال الانسانية أو كثرتها . وهنا يمكننا أن نستنتج ، أن الأمصار ذات السكان القلائل يكون الرزق فيها قليلا ، لقلة الأعمال الانسانية فيها ؛ وان الأمصار ذات السكان الكثر يكثر فيها ، لكثرة الأعمال الانسانية فيها : فعلى قدر العمل في مصر من الأمصار ، تكون سعة العيش ورفاهيته بين أهله وسكانه(١٦) .

(٢) العمـل والربـح :

بيد أن ما قدمناه لا يعبر عن الحقيقة تعبيراً دقيقاً ؛ بل ان فيه شيئاً من التجاوز . والحقيقة ، ان قيمة الأشياء ليست قيمة العمل المبذول في صنعها على وجه التحقيق ؛ بل تنضاف اليه زيادة في أثمانها ، هي ربح التاجر الذي يتجر بها . واذا أنعمنا النظر في الأمر قليلا ، وجدنا أن الأشياء المصنوعة وغير المصنوعة بحاجة الى من يشتريها ويحتفظ بها، في انتظار المشتري الراغب فيها . وهذا يقوم به التاجر الذي يشتريها من أجل المتاجرة بها، لا لأنه بحاجة اليها . ولذلك فهو يزيد في أسعار البضائع ، ليجني ببيعها أرباحاً لنفسه. ولكي يحقق غايته ، ينتظر عادة تحول الأسواق ؛ وهو يتمنى أن يكون هذا التحول سريعاً ، ليجني أرباحه بسرعة .

والحقيقة، ان التاجر يحاول باستمرار ، أن يدخر البضائع المشتراة مدة من الزمن ، تطول أو تقصر ، بحسب بطء تحول الأسواق أو سرعته . ولعنصر الزمن أهميته بالنسبة اليه؛ لأنه قد يكون عامل ربح سريع أو بطيء : ولا شك أن التاجر يرغب في الربح السريع . وهذا لا يمكن أن يحدث الا اذا تحولت السوق بسرعة ، واعتدلت الأسعار . أما اذا استديم الرخص في سلعة من السلع ، فانه يؤدي الى كساد السوق ، وطول مدة الاحتفاظ بالسلعة. وهذا ينتهي الى فساد الربح ؛ الأمر الذي يجعل التاجر يقعد عن السعي ؛ فيفسد بذلك رأس ماله(١٧) .

والواقع ان كساد الأسواق معناه قلة الربح ؛ وقلة الربح معناها عدم توافر القدر الكافي من المال لانفاقه في ضروريات الحياة . وهذا يدفع بالتاجر الى الانفاق من رأس ماله بالذات ؛ الأمر الذي ينتهي به الى نضوب رأس ماله ؛ أي افلاسه ، كما نقول اليوم .

بيد أن الكساد في الأسواق لا ينال من التجار فحسب ؛ بل ينال من أصحاب الحرف أيضاً ؛ فهم الذين يقومون بصناعة السلع التي هي في أساس اتجار التاجر . ولهذا كان أمرهم — هم أيضاً — ينتهي الى السوء والفقر . ويضرب ابن خلدون مثالا على ذلك حال المحترفين بالزراعة في سائر أطوارها ؛ فيقول : « واعتبر ذلك أولا بالزرع : فانه اذا استديم رخصه ، يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلح والزراعة ، لقلة الربح فيه ، وندرته ، أو فقده ؛ فيفقدون النماء في أموالهم ، أو يجدونه على قلة ، ويعودون بالانفاق على رؤوس أموالهم ، وتفسد أحوالهم ، ويصيرون الى الفقر والخصاصة(١٨) » .

وهذا يعني ، ان الرخص الذي يصيب صنفاً من الأصناف ، يؤدي الى الاجحاف بمعاش المحترفين بذلك الصنف(١٩) . واذا علمنا أن سعر هذا الصنف هو قيمة العمل المبذول في انتاجه ، علمنا أيضاً أن عمل المحترفين بهذا الصنف ذهب هدراً .

بيد أن الرخص المفرط ليس وحده العامل في كساد صنف من الأصناف ؛ بل ان الغلاء المفرط هو أيضاً عامل في كساده . ولهذا كان السعر المعتدل هو المؤدي الى حوالة الأسواق ، ورواج البضائع ؛ ومن ثم الى انتفاع المحترفين بالأصناف التي احترفوا بها(٢٠) . وفي هذه الحال ، فهم يجزون جزاء عادلا على عملهم .

لكن الأمر في فساد حال المحترفين بحرفة من الحرف لا يتوقف عندهم، بل يتجاوزهم الى غيرهم من أهل الحرف الأخرى ؛ لا سيما تلك التي تمت من قريب الى الحرفة الكاسدة . ويضرب لنا ابن خلدون مثالا على ذلك فساد حرفة الزراعة فيقول : « ويتبع ذلك فساد حال المحترفين أيضاً بالطحن والخبز وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرث ، الى صيرورته مأكولا(٢١) » .

ولا يقف الفساد عند هذا الحد ؛ بل انه يتعدى أهل هذه الحرف المتعددة جميعاً الى الجند أنفسهم؛ بسبب قلة الجباية ، وسوء أحوال الدولة . يقول ابن خلدون : « وكذا يفسد حال الجند ؛ اذا كانت أرزاقهم من السلطان على أهل الفلح زرعاً ، فانها تقل جبايتهم من ذلك ، ويعجزون عن اقامة الجندية التي هم بسببها ومطالبون بها ، ومنقطعون لها ؛ فتفسد أحوالهم(٢٢) » .

وما صح على الزراعة والحرف التابعة لها ، يصح على العسل والملبوسات وسائر الحرف الأخرى(٢٣) .

(٣) العمران وقيمة العمل :

بيد أن قيمة العمل المبذول في انتاج البضائع أو صنعها ، تختلف باختلاف درجة العمران وازدحام سكانه . وهنا يلاحظ ابن خلدون ، ان الحاجات الضرورية ترخص أثمانها ، كلما ازدادت درجة العمران ، وتزايد معها تزاحم السكان ؛ في حين ان الحاجات الكمالية ترتفع أثمانها خلافاً لذلك ، بارتفاع درجة العمران وتزايد السكان(٢٤) .

ولكي يشرح ابن خلدون ذلك ، يبدأ بالكلام على رخص الحاجات الضرورية . وهو يعد منها الأقوات من الحنطة وما في معناها ، كالباقلاء والبصل والثوم وأشباهها(٢٥) . ويعلل رخص أثمانها بعدم اهمال الناس لأقواتهم . وبهذا الصدد يقول : « والسبب في ذلك ، أن الحبوب من ضرورات القوت ؛ فتتوافر الدواعي على اتخاذها ؛ اذ كل أحد لا يهمل قوت منزله بشهره أو سنته ؛ فيعم اتخاذها أهل المصر ، أو الأكثر منهم في ذلك المصر ، أو فيما قرب منه ؛ لابد من ذلك(٢٦) » .

بيد أن هذا السبب ليس الوحيد ؛ فهناك سبب آخر وهو فيض فضلة من أقواتهم عنهم . ويمكننا أن نعد هذا السبب امتداداً للسبب الأول . ويقول ابن خلدون في شرحه هذه الحقيقة ما يلي : « وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كبيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر ؛ فتفضل الأقوات على أهل المصر من غير شك ؛ فترخص أسعارها في الغالب ؛ الا ما يصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية . ولولا احتكار الناس لها ـ لما يتوقع من تلك الآفات ـ لبذلت دون ثمن أو عوض ؛ لكثرتها بكثرة العمران(٢٧) » .

أما في الأمصار الصغيرة القليلة السكان، فيكون الأمر على خلاف ذلك ؛ اذ تكون أثمان الحاجات الضرورية فيها غالية لقلتها ؛ وقلتها ناتجة عن قلة الأعمال فيها • وهذا يدعو السكان الى التمسك بما يحصل في أيديهم منها، خوفاً من طلبها حين الحاجة ، وعدم ايجادها • وهذا يؤدي الى احتكارها ؛ فيعز وجودها ،ويغلو من ثمة ثمنها على طالبها(٢٨) •

لكن الأمر على خلاف ذلك بالاضافة الى الحاجات الكمالية • والحقيقة ، اذا كانت الحاجات الضرورية تنخفض أثمانها في الأمصار الكثيرة السكان ، فان الحاجات الكمالية ترتفع أثمانها فيها • ويعد ابن خلدون من الحاجات الكمالية الأدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر المصانع والمباني(٢٩) • ويعلل ارتفاع أسعارها بعدم الحاجة الى اتخاذها من الناس أجمعين • وبهذا الصدد يقول : « وأما سائر المرافق من الأدم والفواكه وما اليها ، فانهما لا تعم بها البلوى ، ولا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر أجمعين ، ولا الكثير منهم(٣٠) » •

بيد أن هناك سبباً آخر لا رتفاع أثمان الحاجات الكمالية ، وهو الترف الذي يؤدي الى البذل باسراف في سبيلها • يقول ابن خلدون مبيناً ذلك : « ثم ان المصر اذا كان مستبحراً موفور العمران ، كثير حاجات الترف ، توافرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها ؛ كل بحسب حاله ؛ فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصوراً بالغاً ؛ ويكثر المستامون لها ؛ وهي قليلة في نفسها ؛ فتزدحم أهل الأغراض ؛ ويبذل أهل الترف والرفه أثمانها باسراف في الغلاء ؛ لحاجتهم اليها أكثر من غيرهم ؛ فيقع فيها الغلاء(٣١) » •

ولكن الأمر في الأمصار الصغيرة القليلة السكان على خلاف ذلك تماماً ؛ اذ تكون الحاجات الكمالية رخيصة فيها لقلة طلابها • يقول ابن خلدون : « وأما مرافقهم فلا تدعو اليها أيضاً حاجة ، لقلة الساكن وضعف الأحوال ؛ فلا تنفق لديهم سوقه ؛ فيختص بالرخص في سعره(٣٢) » •

ولا يكاد ابن خلدون يصل الى هذا الحد من الموازنة بين أسعار الحاجات الضرورية وأسعار الحاجات الكمالية في الأمصار القليلة السكان والأمصار الكثيرة السكان ، حتى يحاول أن يحدد العلاقة بين الأسعار ؛ بحيث يتوقع قارئه أن يجد قانوناً ينظم هذه العلاقة • لكن ابن خلدون لم ينص على قانون صريح فيما يتعلق بأسعار الحاجات ، غير أن شيئاً من انعام النظر والتفكير يجعلنا نرى فيما قاله ، قانون العرض والطلب واضحاً في معناه أشد الوضوح:

فالحاجات الضرورية لا طلب عليها لتوافرها في كل يد ، وفي كل بيت ، وفي كل سوق من الأمصار الموفورة العمران • وهذا يعني أن العرض أكثر من الطلب • بيد أن الأمر مخالف لذلك في الأمصار الصغيرة ؛ اذ أنها مفقودة في الأسواق ومحتكرة في البيوت • ولهذا فان طالبها لن يجدها الا اذا في سبيل الحصول عليها • وهنا نلمس أيضاً قانون العرض والطلب ؛ ولكن الطلب أكثر من العرض • ومن هنا كانت زيادة العرض على الطلب مؤدية الى رخص الأسعار ؛ وكانت زيادة الطلب على العرض مؤدية الى غلائها • وما قلناه على الحاجات الضرورية ، يصح على الحاجات الكمالية ؛ ولكن صحته عكسية •

٣ ـ الاقتصاد والدولة

بيد أن قيمة البضاعة تزداد أيضاً بعامل آخر ، هو ما تفرضه الدولة من مكوس عليها ؛ لا سيما ما تفرضه على البياعات التي تتجر بها · يقول ابن خلدون بهذا الصدد : « وقد يدخل أيضاً في قيمة الأقوات ، ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان ، في الأسواق وأبواب المصر ، للجباة منافع يفرضونها على البياعات لأنفسهم(٣٣) » ·

هذا سبب آخر يلجأ اليه ابن خلدون لتعليل غلاء الحاجات في المدن · ولهذا يضيف قائلا : « ولذلك كانت الأسعار في الأمصار أغلى من الأسعار في البادية ؛ اذ المكوس والمغارم والفرائض قليلة لديهم أو معدومة ؛ وكثرتها في الأمصار ؛ لا سيما في أواخر الدولة(٣٤) » ·

وهذا يقودنا الى الحديث عن الجباية · وسنرى أن فيها لابن خلدون رأياً طريفاً · فهو يرى أن قلة قدر الوزائع ينشط العمل ويرفع من قيمة الجباية ؛ وان رفع قيمتها يقعد الناس عن العمل ؛ فتنخفض قيمة الجباية · ولهذا كان للسنة التي تستنها الدولة في فرض الضرائب وتوزيعها ، أثر كبير في نشاط العمل ·

(١) الجباية والعمل والترف :

لكي تقوم الدولة بوظائفها المختلفة ، لا بد لها من المال ؛ والمصدر الرئيسي للمال بالاضافة اليها هو الجباية وما يتعلق بها من الوزائع · ويرى ابن خلدون أن الوزائع المفروضة على الناس ، في بدء قيام الدولة ، تكون قليلة المقدار بالنسبة الى الأشخاص المفروضة عليهم · لكن الدولة تجني من ورائها جملة كبيرة من الدخل ، لما تؤدي اليه من تنشيط الأعمال والحصول على وزائع كثيرة جراء ذلك · وخلافاً لذلك ، فان الوزائع التي تفرض على الناس في أواخر قيام الدولة ، وعند بلوغها أعلى مراتب الرفه ، تكون عظيمة المقدار بالنسبة الى الأشخاص · لكنها لا تجني للدولة من ذلك جملة كبيرة من الدخل(٣٥) لما تؤدي اليه من تثبيط الهمم عن العمل ، وقلة الوزائع المتأتية عن ذلك ·

ويشرح ابن خلدون ذلك مستنداً الى وضع الدول في عصره ، ولا سيما الدول الاسلامية · ويقوم تعليله على أن الدولة اما أن تكون سائرة على سنن الدين ، واما على سنن التغلب والعصبية · وفي كلتا الحالتين فهي لا تعلي من مقادير الوزائع المفروضة على الناس ؛ اما لأن الشرع يقتضي ذلك ؛ أو لأن خلق البداوة القائم على المسامحة يتطلب ذلك(٣٦) ·

بيد أن قلة الوزائع هي نفسها سبب كثرة الجملة من أموال الجباية ، لما تبعث من النشاط في نفوس الناس ، ورغبتهم في العمل والاعتمار · ان هذا الوضع يؤدي الى أن تكثر الأعمال ، وتؤدي كثرتها الى ازدياد المحصل من أموال الجباية ، على الرغم من أن الوزيعة المفروضة على كل منها قليلة · ويشرح ابن خلدون ذلك قائلا : « واذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا ، نشطوا للعمل ، ورغبوا فيه ؛ فيكثر الاعتمار ، ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم ؛ واذا كثر الاعتمار ، كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع ، فكثرت الجباية التي هي جملتها(٣٧) » ·

لكن الحال لا تبقى هي الحـال ؛ اذ ان كثرة الجباية تؤدي الى الرفه والترف • وهذا ينتهي الى أن تمر الدولة بنقطة تحـول ؛ فينقلب الأمر الى نقيضه تماماً : فالترف ينادي الترف ؛ والرفه يدعو الى الرفه ؛ مما يجعل الدولة بحاجة الى المزيد من المال ؛ فتتجه الى تكبير مقدار الوزائع المفروضة على الناس • وهنا يعمل القانون النفسي السابق ؛ ولكـن على نحو عكسي : فبعد أن أدى تقليل الوزائع الى تنشيط النفوس الى العمل ؛ أخذ تكبير مقدار الوزائع يثبط الهمم الى العمل • وفي هذه الحال ، لا بد لجملة الجباية من أن يصغر حجمها ، على الرغم من ارتفاع مقدار الوزيعة الواحدة • واليكم هذا الانقلاب كما يشرحـه ابن خلدون • يقول « فاذا استمرت الدولـة واتصلت ، وتعاقبت ملوكها واحداً بعد واحد، واتصفوا بالكيس ، وذهب شر البداوة والسذاجة وخلقها من الأغضاء والتجافي ، وجـاء الملك العضوض ، والحضـارة الداعيـة الى الكيس ؛ وتخلق أهل الدولة حينئذ بخلـق التحذلق ، وتكثـرت عوائدهم وحوائجهـم ، بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والتـرف ؛ فيكثرون الوظائف والوزائـع حينئذ عـلى الرعايا والأكرة والفلاحين وسائر أهل المغارم؛ ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيماً؛ لتكثر لهم الجباية ؛ ويضعون المكوس عـلى البياعات وفي الأبواب • • • ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار ؛ لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات ، والانفاق بسببه ، حتى تثقل المغارم على الرعايا ، وتنهضم ، وتصير عادة مفروضة(٣٨) » •

ولكن ، كيف تكون العلاقة بين ترف أهل الدولة وقلة جملة الجباية ؟ لكي نتوضح ذلك ، لا بد لنا من الاصغاء الى ابن خلدون وهو يقول : « اعلم أن الدولة تكون في أولها بدوية كما قلنا ؛ فتكون قليلة الحاجات ، لعدم التـرف وعوائده ؛ فيكـون خرجها وانفاقهـا قليـلا ؛ فيكون في الجباية حينئذ وفاء بأزيد منها ؛ بل يفضل منها كثرة عن حاجاتهم • ثم لا تلبث أن تأخذ بدين الحضـارة في الترف وعوائدهـا ، وتجري على نهج الدول السابقة قبلها ؛ فيكثر لذلك خراج أهل الدولة ، ويكثر خراج السلطان خصوصاً كثرة بالغة ؛ بنفقتـه في خاصته ، وكثرة عطائه ؛ ولا تفي بذلـك الجبايـة ، فتحتاج الدولة الى الزيادة في الجباية ، لما تحتاج اليه الحامية من العطاء ، والسلطان من النفقة ؛ فيزيد من مقدار الوظائف والوزائـع أولا ، كما قلناه ؛ ثم يزيد الخرج والحاجات والتدرج في عوائد الترف وفي العطاء للحامية ؛ ويدرك الدولة الهرم ، وتضعف عصابتها عن جباية الأموال من الأعمال القاصية ؛ فتقـل الجباية ، وتكثر العوائد ؛ ويكثر بكثرتها رزق الجند وعطاؤهم ؛ فيستحدث صاحب الدولـة أنواعاً من الجباية يضربها على البياعـات ، ويفرض لها قـدراً معلوماً على الأثمـان في الأسواق ، وعلى أعيان السلع في أموال المدينة. وهو مع هذا مضطر لذلك ، بما دعاه اليه ترف الناس من كثرة العطاء مـع زيادة الجيـوش والحامية • وربما يزيد ذلك في أواخر الدولة زيادة بالغة ؛ فتكسد الأسواق لفساد الآمـال ، ويؤذن ذلك باختلال العمران ، ويعود عـلى الدولـة ؛ ولا يزال ذلك يتـزايد الـى أن تضمحل(٣٩) » •

ومن هذا نرى ، ان زيادة قيمة الوزائع تؤدي الى تناقص عددها • وهذا يؤدي بدوره الى تناقص جملة الجباية ، واختلال العمران، الذي يؤثر في وضـع الدولـة ؛ ويـؤدي الى اختلالها • وهذا يعني ان استمرار الدولة مرتبط باستمرار العمل في المجتمع الذي تحكمه؛

وأن من واجبها آن تحافظ على استمراره ، بجعل الضرائب المفروضة عليه معتدلة ومقبولة ·

(٢) العمل وازدهار العمران :

لهذا كان استمرار العمران وازدهاره في سعي الناس الى أعمالهم ، مملوئين بآمال الكسب في ذهابهم وايابهم ؛ حتى اذا ذهبت الآمال ، جنح الناس الى الهجرة من المصر؛ لضيق سبل الرزق فيه ، الى مصر آخر يؤملون فيه حسن المآل · ويشرح ابن خلدون ذلك قائلا : « فاذا قعد الناس عن المعاش ، وانقبضت أيديهم عن المكاسب ، كسدت أسواق العمران، وانتقضت الأحوال ، وابذعر الناس في الآفاق من غير تلك الايالة في طلب الرزق ، فيما خرج عن نطاقها(٤٠) » ·

ولما كان ازدهار أحوال العمران بالأعمال ؛ وكانت الأعمال تقل بقلة الأيدي العاملة ، كان اختلال العمل مؤدياً الى اختلال السلطان ، واختلال السلطان مؤدياً الى انهيار الدولة · وهنا يعقب ابن خلدون على هذا الوضع قائلا : « ··· فخف ساكن القطر ، وخلت دياره وخربت أمصاره ، واختل باختلاله حال الدولة والسلطان ؛ لما أنها صورة للعمران ، تفسد بفساد مادتها ضرورة(٤١) ·

ومن هنا لم يكن ظلم الناس في أموالهم مما يعود بالخير على الدولة والسلطان · وابن خلدون يرى ان جباية الأموال بغير حق ظلم ؛ وانه يعود على الدولة بالخراب · يقول بهذا الصدد : « فجباة الأموال بغير حقها ظلمة ؛ والمعتدون عليها ظلمة ··· ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها ؛ لاذهابه الآمال من أهله(٤٢) » ·

وفضلا عن ذلك ، ان تسخير الناس في بعض الأعمال بغير حق ، هو من أشد المظالم ؛ لأن كل كسب انما هو قيمة العمل ، كما رأينا · والعمل دون كسب معناه اغتصاب قيمة العمل · وبهذا الصدد يقول ابن خلدون شارحاً : « ومن أشد الظلامات وأعظمها في افساد العمران تكليف الأعمال ، وتسخير الرعايا بغير حق · وذلك ان الأعمال من قبيل المتمولات ··· لأن الرزق أو الكسب انما هو قيم أعمال أهل العمران · فاذن مساعيهم وأعمالهم كلها متحولات ومكاسب لهم ؛ بل انه لا مكاسب لهم سواها ؛ فان الرعايا في العمارة انما معاشهم ومكاسبهم من اعتمالهم ذلك · فاذا كلفوا العمل في غير شأنهم ؛ واتخذوا سخرياً في معاشهم ، بطل كسبهم ، واغتصبوا قيمة عملهم ذلك ؛ وهو متمولهم ؛ فدخل عليهم الضرر ؛ وذهب لهم حظ كبير من معاشهم ؛ بل هو معاشهم بالجملة ؛ فأدى ذلك الى انتقاص العمران وتخريبه(٤٣) » ·

وهكذا نرى أن ابن خلدون يريد أن يفسح الآمال أمام الناس ، في سبيل معاشهم وكسبهم ؛ لأنه يعتقد أن ذلك يؤدي الى ازدهار العمران ، وازدهار الدولة · وهذا يعني ، أنه يربط الدولة بالمجتمع ، والمجتمع بالاقتصاد ، والاقتصاد بالعمل ؛ ويرى أن تيسير سبل العمل من شأنه أن يؤدي ازدهار المجتمع ، وازدهار الدولة ·

ولهذا وصفه بعضهم بأنه من أنصار المذهب المرسل ، أو المذهب الحر ، في الاقتصاد • ولكن ما نريد أن نلفت الانتباه اليه هنا ، هو أن ابن خلدون نظر الى الظاهرة الاقتصادية في سياقها الاجتماعي ؛ وانه لم يكن عالم اقتصاد بقدر ما كان عالم اجتماع اقتصادي : لقد ألح كثيراً على ربط العمران بالاقتصاد ؛ ورأى أن للمجتمع آلية اقتصادية يتبعها موازية لآليته الحضارية • فما هذه الآلية ؟ وما غايتها ؟

٤ ـ غاية العمران الاقتصادي

وبمعنى آخر ، ما الغاية التي يتطلع اليها العمران الاقتصادي في تفاعله مع الحضارة ؟ وهل ازدياد الرفه والترف يؤدي الى استمرار المجتمع في صعوده الحضاري ، أو أن هناك أوجاً متى بلغه ، كان لا بد من الانحدار بعده؟ والأخلاق ما علاقتها بالاقتصاد ؛ وهل هي علاقة ايجابية أو سلبية ؟

(١) آلية الحضارة والاقتصاد :

يرى ابن خلدون ان للحضارة مظاهر كثيرة متداخلة يؤثر بعضها في بعض ، ويتأثر به ، متبعاً آلية خاصة • والحقيقة ، ان أول مظهر من مظاهر الحضارة هو الميل الى الترف ، الذي يؤدي الى ازدهار الصنائع وتنوع فنونها • لكن ازدهار الصنائع لا يلبث أن يجعل الناس يتمادون في الترف بالتدريج الى أقصى حد • وهذا يكون لصالح بعضهم دون بعض ، وعلى حساب بعضهم : فالرفه أول مظاهر الحضارة ؛ وهو يؤدي الى ازدهار الصنائع وتنوع فنونها ، وتجمع الثروة في أيدي القلة ، وازدياد عدد الفقراء ؛ الأمر الذي ينتهي الى فساد الأخلاق ، نتيجة فساد وجوه المعاش ؛ ويكون ذلك مؤذناً بهرم الحضارة وانهيارها • وهذا ما نريد شرحه فيما يلي :

آ ـ الميل الى الترف :

ان الميل الى الترف هو نتيجة لحصول المال ؛ والملك هو دور انتقال من البداوة الى الحضارة ؛ وهذا الانتقال لا يكون الا بالسعي الى تحصيل الكمالي بعد حصول الضروري • وبهذا الصدد يقول ابن خلدون : « والسبب في ذلك ، ان الحضارة هي أحوال عادية زائدة عن الضروري من أحوال العمران ، زيادة تتفاوت بتفاوت الرفه ، وتفاوت الأمم في القلة والكثرة تفاوتاً غير منحصر(٤٤) » •

وهذا يعني ، ان الرفه أول مظهر من مظاهر الحضارة •

ب ـ ازدهار الصنائع :

بيد أن الميل الى الرفه والترف يتطلب حاجات كمالية ، والاقبال على هذه الحاجات من شأنه أن ينشط الصنائع التي تنتجها ؛ وأن يشجع الصناع الذي يصنعونها على الاكثار منها • يقول ابن خلدون في ذلك : « وتقع فيها كثرة التفنن في أنواعها وأصنافها ، فتكون بمنزلة الصنائع ؛ ويحتاج كل صنف منها الى القومة عليه ، والمهرة فيه • وبقدر

ما يتزيد من أصنافها ، يتزيد أهل صناعتها ، ويتلون ذلك الجيل بها • ومتى اتصلت الأيام، وتعاقبت تلك الصناعات ، حذق أولئك الصناع في صناعتهم، ومهروا في معرفتها؛ والاعصار بطولها وانفساح أمدها ، وتكرر أمثالها ، تزيدها استحكاماً ورسوخاً(٤٥) » •

وهذا يبين أن الميل الى الرفه والترف يؤدي الى ازدهار الصنائع وتنوع فنونها ، ورسوخها رسوخاً قوياً بتراخي الزمن •

ج ـ ازدياد الترف وانتشار الفقر :

لكن الترف يولد المزيد من الترف ؛ فالصنائع التي كانت وليدة الحاجة الى الترف لا تلبث أن تصبح عاملا في المبالغة فيه درجة درجة ، الى أن يصل الى غايته • وهنا يضع ابن خلدون يده على حقيقة نفسية تدل على نفاذ بصيرة بالنفس الانسانية ، وعلى تعليل في غاية الدقة • فأصغِ اليه وهو يقول : « واذا بلغ التأنق في هذه الأحوال المنزلية الغاية ، تبعه طاعة الشهوات ، فتتلون النفس من تلك العوائد بألوان كثيرة ، لا يستقيم حالها معها في دينها ولا دنياها(٤٦) » •

بيد أن نزعة التأنق هذه ـ التي هي وليدة الميل الى الرفه ـ لا تلبث أن تأخذ مجراها في مجاري الحياة الاجتماعية ؛ فتخضع عندئذ لمنطقها القسري ، فيتساقط التجار واحداً بعد واحد في هوة الفقر • ويصف ابن خلدون الآلية التي يخضع لها الميل الى الترف في المجتمع ، فيقول : «وبيانه ان المصر بالتفنن في الحضارة تعظم نفقات أهله • والحضارة تتفاوت بتفاوت العمران ؛ فمتى كان العمران أكثر ، كانت الحضارة أكمل • وقد كنا قدمنا أن المصر الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواقه وأسعار حاجته ؛ ثم تزيدها المكوس غلاء ؛ لأن الحضارة انما تكون عند انتهاء الدولة في استفحالها ، وهو زمن وضع المكوس في الدول ، لكثرة خرجها حينئذ ، كما تقدم ؛ والمكوس تعود على البياعات بالغلاء ؛ لأن السوق والتجار كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه ، حتى مؤونة أنفسهم ؛ فيكون المكس لذلك داخلا في قيم المبيعات وأثمانها ؛ فتعظم نفقات أهل الحضارة ، وتخرج عن القصد الى الاسراف ؛ ولا يجدون وليجة عن ذلك ، لما ملكهم من آثر العوائد واطاعتها ؛ وتذهب مكاسبهم كلها في النفقات ، ويتتابعون في الاملاق والخصاصة ؛ ويغلب عليهم الفقر ؛ ويقل المستامون للمبايع؛ فتكسد الأسواق ، ويفسد حال المدينة • وداعية ذلك كله افراط الحضارة والترف • وهذه مفسدات في المدينة على العموم ، في الأسواق والعمران(٤٧) » •

وبذلك تنتهي الحضارة الى ازدياد عدد الفقراء باستمرار ، مقللة عدد الموسرين يوماً بعد يوم ؛ فلا يبقى منهم في النهاية الا ذوو السلطان • ونحن نرى في هذا التحليل لأوضاع المجتمع والاقتصاد ، نظرة نفاذة ، لا تضارعها في نفاذها غير نظرة ماركس ، حينما حلل الأزمات الاقتصادية التي تنتاب النظام الرأسمالي ، على الرغم من تفاوت عصريهما، وتباين المعلومات لدى كل منهما •

(٢) فســاد الأخــلاق :

لكن الأمر لا يقتصر على الأحــوال الاقتصادية ؛ اذ انه يجر معه الأحوال الأخلاقية : فهناك ارتباط بين هذه وتلك ؛ لأن حال الحضارة في العمران ، حينما تصل الى هذا الحد ، لا بد أن يتبعهــا فساد الأخــلاق ، وانتشــار الشرور . ويكون ذلك في بداية الأمر، فيطريق تحصيل المعاش . يقول ابن خلدون : « وأمــا فسادأهلهافي ذاتهم،واحدأواحداًعلى الخصوص، فمن الكد والتعب في حاجات العوائد والتلون بألوان الشر في تحصيلها، وما يعود على النفس من الضرر بعد تحصيلها ، بحصول لون آخــرمن ألوانها . فلذلك يكثر منهم الفسق والشر والسفسفة والتحيل على تحصيل المعاش مــن وجهه وغير وجهه . وتنصرف النفس الى الفكر في ذلك ، والغوص عليه ، واستجماع الحيلــة له . فتجدهم أجرياء على الكذب والمقامــرة والغش ، والخلابة أو السرقة ، والفجــور في الايمان ، والربا في البياعات ؛ ثم تجدهم أبصر بطرق الفسق ومذاهبه ، والمجاهرة به وبدواعيه ، واطراح الحشمة في الخوض فيه ، حتى بين الأقارب وذوي المحارم ، الذين تقتضــي البداوة الحياء منهــم في الأقذاع بذلــك . وتجدهم أبصر بالمكر والخديعة ، يدفعون بذلك ما عساه ينالهم من القهر ، وما يتوقعونه من العقاب على تلك القبائح ؛ حتى يصير ذلك كله عادة وخلقاً لأكثرهم(٤٨) » .

بيد أن فســاد الأخلاق لا يقتصــر على محصلي معاشهم ؛ بل يتعداهم الى أهل الحسب والنسب من ذوي البيوتات الرفيعة . يصف ابن خلدون ذلك قائلا : « ويموج بحر المدينة بالسفلة من أهل الأخلاق الذميمة ؛ ويجاريهم فيها كثير من ناشئة الدولة وولدانهم ، ومــن أهمل عن التأديب ، وغلب عليه خلق الجواري؛ وان كانوا أهل نسب وبيوتــات . وذلك ان الناس بشر متماثلون ؛ وانما تفاضلوا وتميزوا بالخلــق واكتســاب الفضائل واجتنــاب الرذائل . فمن استحكمت فيه الرذائل بــأي وجه كان ، وفسد خلق الخير فيه ، لم ينفعــه زكاء نسبه ، ولا طيب منبته . ولهذا تجــد كثيراً من أعقاب البيوتات ، وذوي الأحساب والأصالة ، وأهل الدول ، منطرحين في الغمار، منتحلين للحرف الدنية في معاشهم ، بما فسد من أخلاقهــم ، وتلونوا به من صبغة الشــر والسفسفة(٤٩) » .

وهكذا تنتهي الحضارة الى فساد الأخلاق ، كما انتهت الى فساد وجوه المعاش ، ووقوع الناس في هوة الفقر ؛ بل ان فساد الأخــــلاق ليس الا نتيجة لفساد وجوه المعاش وانتشــار الفقــــر .

(٣) انهيــار الحضــارة :

ولا تكاد الحضارة تبلغ هذا المبلغ ، حتى تشرف على نهايتها وتحمل عناصر الخــــراب المودية بها . وذلك لأن الناس يبدؤون باهمال بعض الأعمال ، ولا سيما ما كان منها معدوداً في الترف والرفه . وفي هذا قضاء على الحضارة ، وقضــاء عــلى العمــران . يصف لنــا ابن خلدون ذلك فيقول : « واذا كثر ذلك في المدينــــة أو الأمــــة ، تأذن الله بخرابهــا وانقراضها ، ... ووجهــه حينئذ ، ان مكــاسبهم لا تفي بحاجاتهم لكثرة العوائد ومطالبة النفس بها ؛ فلا تستقيم أحوالهم . واذا فسدت أحوال الأشخاص واحداً واحداً ، اختل نظام

المدينة وخربت ٠٠ حتى ان كثيراً من العامة يتحامى غرس النارنج بالدور ، وليس المراد ذلك ، ولا أنه خاصية في النارنج ، وانما معناه أن البساتين واجراء المياه هو من توابع الحضارة ٠ ثم ان النارنج والليم والسرو وأمثال ذلك ، مما لا طعم فيه ولا منفعة ، هو غاية الحضارة ؛ اذ لا يقصد بها في البساتين الا أشكالها فقط ؛ ولا تغرس الا بعد التفنن في مذاهب الترف ٠ وهذا هو الطور الذي يخشى معه هلاك المصر وخرابه ، كما قلناه(٥٠) » ٠

ومن هنا كانت غاية العمران هي الحضارة ؛ وكانت غاية الحضارة هي الترف٠ بيد أن الترف لا يلبث أن ينتهي الى الفساد ؛ اذ انه لا يكاد يبلغ غايته ، حتى ينقلب الى افساد ٠ وعندئذ تأخذ الحضارة بالهرم وتذوي ؛ ويهرم العمران معها ويذوي ؛ شأنها في ذلك شأن الحيوان في اعماره الطبيعية ؛ اذ ان للحضارة والعمران اعماراً كما للحيوان سواء بسواء(٥١) ٠

خاتمة ـ نقد وتقدير

تلكم هي آراء ابن خلدون في الاقتصاد ، بل في علم الاجتماع الاقتصادي ، كما استقرأناها من « مقدمته » ٠ وهي آراء لا تخلو من جدة ونفاذ نظر ؛ لا سيما اذا نظرنا اليها في الاطار التاريخي والحضاري الذي كتب فيه ابن خلدون ٠ لا شك أن علم الاقتصاد تجاوز اليوم هذه الآراء ؛ وكذلك علم الاجتماع الاقتصادي ٠ ولكن يجب علينا أن لا ننسى ، أنه انقضى الآن على فراغ ابن خلدون من كتابة « مقدمته » ستة قرون ونيف ٠ ونعتقد أنه يكفي المرء أن يعلم ، أن ابن خلدون تطرق الى المسألة الاقتصادية ، حتى يدرك العبقرية الفذة التي كان يتمتع بها ؛ وأنه يكفيه أن يعلم فضلا عن ذلك ، أنه درسها في سياقها الاجتماعي ، حتى يزداد تقديره لهذه العبقرية ٠

ولكن هذا الكلام ليس كافياً ؛ ولا بد لنا أن نتجاوز التعميم الى التخصيص ؛ فنحاول بيان النقاط التي ارتكزت عليها عبقريته في نطاق البحث الاقتصادي الاجتماعي ٠ ويمكننا أن نلخصها فيما يلي :

أولا ـ قد يكون من باب التكرار غير الممل أن نلح على أن نظرة ابن خلدون كانت تنظر الى الاقتصاد في سياقه الاجتماعي : وهذا ما نراه في رأيه في اختلاف أحوال الأجيال باختلاف نحلهم من المعاش ؛ وفي رأيه في الفرق بين البدو والحضر الذي هو فرق في انتحال الزراعة أو انتحال الصنائع ؛ وفي رأيه في أن نمو الأعمال واختلافها تابعان لنمو العمران وتنوعه ؛ وفي رأيه في اختلاف قيمة العمل مرتبط بدرجة اختلاف العمران ؛ وفي رأيه في أن فساد الحياة الاقتصادية يؤدي الى فساد الأخلاق ٠

ثانياً ـ لقد رأينا أن ابن خلدون يعطي العمل قيمة كبيرة في الأشياء ، حتى تلك التي تبدو في الوهلة الأولى أنها هبة من السماء ؛ مثل الحليب والثمر والمعدن ٠ وهذا جوهر نظرية كارل ماركس في العمل ٠ غير أن ماركس يمذهب العمل ويعطيه القيمة

الأولى في الأشياء ؛ على حين أن ابن خلدون يقف عند حدود سرد الوقائع · وهذا أقرب الى الروح العلمية ؛ لأن المذهبية فلسفة ·

ثالثاً ــ ومع ذلك لا يقف التشابه عند هذا الحد بين ابن خلدون وماركس ؛ اذ ان تفريق ابن خلدون بين العمل وناتج العمل لا يختلف كثيراً عن تفريق ماركس بين العمل وقوة العمل · فما يفيده الانسان ــ في نظر ابن خلدون ــ من اقتناء الصنائع ، هو قيمة العمل المبذول في صناعتها ؛ اذ ليس هناك الا العمل، ولكنه ليس مقصوداً بنفسه للقنية · وكذلك نجد عند كارل ماركس ، أن ما يبيعه العامل للرأسمالي هو قوة عمله لا عمله ذاته · والحقيقة ، أن الاختلاف بينهما في المصطلح المستخدم في التعبير ، لكن الفكرة واحدة ؛ لأن قوة العمل تؤدي الى ناتج العمل ؛ ولأن ناتج العمل ليس الا تجسيداً لقوة العمل ·

رابعاً ــ رأينا في آراء ابن خلدون عن رخص الحاجات الضرورية وغلاء الحاجات الكمالية ، نواة قانون العرض والطلب الذي يعتمد عليه الاقتصاد الرأسمالي ؛ وأنه اذا لم ينص عيله في صورة قانون صريح ، فان هذا القانون متضمن في عرضه للأحوال التي تطرأ على هذه الحاجات · وقد بينا في تحليلنا هذا الكلام ، كيف أن توافر الحاجات الضرورية في الأمصار الكبيرة ، يعني أنها معروضة لكل طالب ؛ وان هذا العرض هو سبب رخصها ؛ وان عدم توافرها في الأمصار الصغيرة ، يعني أنها محجوبة عن كل طالب ؛ وان هذا الحجب هو سبب غلائها · وواضح أن هذا يتضمن جوهر قانون العرض والطلب·

خامساً ــ رأينا أن ابن خلدون ربط بين العمل والجباية والعمران ؛ ودعا الى تقليل الوزائع المفروضة على الناس؛ ليشجعهم ذلك على العمل · وهذا يعني ، أن جوهر الحياة الاجتماعية هو الاقتصاد · وهذا ما تلح عليه المذاهب الاقتصادية الحديثة ؛ ولا سيما الماركسية · غير أن ابن خلدون ينادي بترك حرية العمل للناس ؛ وعدم تدخل الدولة في شؤونهم الاقتصادية ؛ في حين تنادي الماركسية بالتدخل واشراف الدولة على الاقتصاد ·

لكن القصد عند كل منهما كان واحداً ؛ فكلاهما كانا يتطلعان الى العدالة الاجتماعية؛ وان كان ذلك من زاويتين مختلفتين : فابن خلدون كان يرى التاجر واقعاً تحت رحمة السلطان وجبايته ؛ وهذا ينعكس على أصحاب الحرف الذين يتاجر بانتاجهم ، والذين تسوء أحوالهم ، وتنعكس على سواهم ، حتى تعم المصر ، وتضر بسير الأعمال على اختلافها ؛ فيؤدي ذلك كله الى الاخلال بالعمران وخرابه؛ في حين كان ماركس يرى طغيان الرأسماليين والصناعيين على العمال ، وانتزاع جهودهم ظلماً بتكديس فضل القيمة ، وتحويلها الى جيوبهم حيناً ، وتوسيع مشروعاتهم حيناً آخر ؛ فأراد أن ينصف العمال منهم ، بتأميم رأس المال ، وجعله ملكاً للمجتمع وللطبقة الكادحة ·

قد يبدو في الوهلة الأولى ، أن هناك اختلافاً بين نظرية ابن خلدون ونظرية ماركس · ولكنه اختلاف ظاهري لا بد للمتأمل المدقق من أن يتجاوزه : اذ ان ابن خلدون يرجع سبب الظلم الاجتماعي الى الجباية والى السلطان ؛ في حين أن ماركس يرجعه الى فضل القيمة والى الرأسمالي · ولكننا حينما نربط بين نظرية ماركس في الاقتصاد ونظريته في

السياسة من حيث هي بنية فوقية للأوضاع الاقتصادية ؛ أي من حيث ان السياسة تعبير عن مصالح طبقة الحكام ، وهي طبقة الرأسماليين هنا ، زال الفرق بين النظريتين ، وتبين أنهما نظرية واحدة : اذ ان العلاقة تبقى علاقة الاقتصاد بالحكام • ومع ذلك ، ان هناك فارقاً بين النظريتين، وهو يتلخص في أن نظرية ابن خلدون مجملة ، في حين ان نظرية ماركس أتت أكثر تفصيلا • بيد ان الانصاف يقتضينا أن نذكر ، أن هذه التفصيلات هي انعكاس لتطور الحياة الاقتصادية وتزايد تعقدها ، مما يجعل أمر اغفالها عند ابن خلدون طبيعياً؛ وأمر بروزها عند ماركس طبيعياً أيضاً •

ولهذا لا بد لنا ، اذا وضعنا ابن خلدون في اطار عصره ، من أن نتقبل ما أتى به بالنسبة الى هذا العصر ؛ وأن لا نرى منه تقصيراً اذا غفل عما أتى به ماركس • لقد كان يعبر عن الوضع الاقتصادي كما كان سائداً في عصره ، ومن خلال المجتمع الاسلامي الذي عاش فيه • وقد كان هذا قبل نشوء الصناعة الحديثة وتضخم رأس المال وقيام الاحتكارات بدرجاتها المختلفة ، وصيرورة أدوات الانتاج وسيلة استغلال وتسلط ؛ وهذا يعني أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت الى قيام الاشتراكية والماركسية لم تكن معروفة في عصره ؛ لنطالبه بما نطالب به الاشتراكية والماركسية •

★ ★ ★

ومن هذا نرى ، أن ابن خلدون كان رائداً في علم الاقتصاد ؛ وانه رأى الظاهرة الاقتصادية في سياقها الاجتماعي • لقد رأى الموضوع الاقتصادي رؤية واضحة ؛ وان تكن مجملة • فاذا هو لم يرَ المسألة كلها، ولم يلمح أبعادها بكل اتساعها ؛ فلأن النظرة الأولى لا يمكن أن تكون الا اجمالية أولا ؛ ولأن العلم الاقتصادي علم يرتبط بالمجتمع ؛ والمجتمع خاضع للتطور ، ولا يمكن التنبؤ بكل ما سيؤول اليه ، ثانياً • وهذا يعني ، أن ابن خلدون لم يكن باستطاعته أن يرى موضوعه الاقتصادي الا كما رآه •

★ ★ ★

□ الحواشــي :

١ ـ في أعمال مهرجان ابن خلدون ص ٢٠٧ ، منشــورات المــركز القومي للبحوث الاجتماعيــة والجنائيــة ، القاهــرة ١٩٦٢ ٠

٢ ـ مقدمة « المقدمة » في الجزء الأول من «المقدمة» ، ص ١٣٤، لجنة البيان العربي ١٩٥٧ ٠

٣ ـ المقدمة ج ٤ ص ١٣٥٥ ، لجنة البيان العربي ٠

٤ ـ المقدمة ج ٤ ص ١٣٥٥ ٠

٥ ـ المقدمة ج ٤ ص ١٣٥٥ ٠

٦ ـ المقدمة ، ج ٢ ، ص ٤٠٧ ، لجنــة البيان العــربي ، القاهــرة ١٩٥٨ ٠

٧ ـ المقدمة ، ج ٢ ، ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨ ٠

٨ ـ المقدمة ، ج ٢ ، ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩ ٠

٩ ـ المقدمة ، ج ٢ ، ص ٤١٣ ٠

١٠ـ المقدمــة ، ج ٣ ، ص ٨٩٥ ـ ٨٩٦ ، لجنة البين العربي القاهــرة ١٩٦٠ ٠

١١ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٩٧ ٠

١٢ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٩٦ ٠

١٣ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٩٦ ـ ٨٩٧ ٠

١٤ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٩٦ ٠

١٥ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٩٦ ٠

١٦ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٩٧ ٠

١٧ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٩٣٠ ٠

١٨ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٩٢١ ٠

١٩ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٩٢١ ٠

٢٠ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٩٢١ ٠

٢١ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٩٢١ ٠

٢٢ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٩٢١ ٠

٢٣ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٩٢١ ٠

٢٤ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٦٣ ٠

٢٥ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٦٣ ٠

٢٦ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٦٣ ـ ٨٦٤ ٠

٢٧ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٦٤ ٠

٢٨ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٦٥ ٠

٢٩ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٦٣ ٠

٣٠ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٦٤ ٠

٣١ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٦٥ ٠

٣٢ـ المقدمة ، ج ٣ ص ٨٦٥ ٠

٣٣ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٦٥ ٠

٣٤ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٦٥ ٠

٣٥ـ المقدمة ، ج ٢ ، ص ٦٦٧ ٠

٣٦ـ المقدمة ، ج ٢ ، ص ٦٦٧ ـ ٦٦٨ ٠

٣٧ـ المقدمة ، ج ٢ ، ص ٦٦٨ ٠

٣٨ـ المقدمة ، ج ٢ ، ص ٦٦٨ ٠

٣٩ـ المقدمة ، ج ٢ ، ص ٦٧٠ ٠

٤٠ـ المقدمة ، ج ٢ ، ص ٦٨٠ ٠

٤١ـ المقدمة ، ج ٢ ، ص ٦٨٠ ٠

٤٢ـ المقدمة ، ج ٢ ، ص ٦٨١ ـ ٦٨٢ ٠

٤٣ـ المقدمة ، ج ٢ ، ص ٦٨٣ ـ ٦٨٤ ٠

٤٤ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٧١ ـ ٨٧٢ ٠

٤٥ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٧٢ ٠

٤٦ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٧٦ ٠

٤٧ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٧٦ ـ ٨٧٧ ٠

٤٨ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٧٧ ـ ٨٧٨ ٠

٤٩ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٧٨ ٠

٥٠ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٧٨ ـ ٨٧٩ ٠

٥١ـ المقدمة ، ج ٣ ، ص ٨٨٠ ٠

★ ★ ★